الدكتور سعدون حمادي

الوحدة والثورة والعوامل الذاتية



الوحدة والثورة والعوامل الذاتية (*)

الدكتور سمدون حمادي

قبل البدء بمناقشة وقائع هذه الظاهرة لابد من أن نتناول بعض الجوانب التعريفية لتوضيح أهم صفاتها. ومن باب التعريف الأولي يمكننا أن نقول ان الذاتية التي نحن بصددها تعني كل ما يتعلق بالذات، أي كل ما ينبع من الفرد من مشاعر وأحاسيس أو من أفكار مصدرها تلك المشاعر والاحاسيس. والمشاعر والاحاسيس والافكار الذاتية هذه تتمثل عادة بمواقف وتصرفات معينة. وهذا ما يفرقها عما هو غير ذاتي، أي ما يسمى «موضوعياً» أي ما يأتي من خارج الذات. ولكن ذلك يجب ألا يعطي الانطباع بأن الظاهرة التي نتحدث عنها لا صلة لها بأي شيء يتعلق بالظروف المحيطة بالفرد. ومن الواضح أن هذه القضية تستثير المقابلة التقليدية المعروفة: هل الفرد حر أم هو مسير؟ هل التاريخ محصلة للقوى الموضوعية أم هو عمل إرادي من قبل الانسان؟ وبالرغم من أنني لا أقصد الخوض بهذا الموضوع إلا أنني احتراساً مما يمكن أن تترك هذه الفكرة من انطباعات خاطئة أجد من الضروري التنبيه إلى أن القول بأن العوامل الذاتية هي التي أدت إلى قيام الصراع في داخل الحركة القومية العربية لا يعني أنها وجدت من لا شيء، أو أنها النقطة التي ينتهي عندها التحليل. ان طغيان العوامل الذاتية في هذا المجال من الحياة السياسية العربية ليس إلا نتيجة في النهاية للتخلف الذي تعانيه البلاد العربية، التخلف بمعناه العام الشامل. وبعبارة أخرى أنه الخلفية التي تقف وراء هذه الظاهرة، إذ أن مدى قوة العوامل الذاتية بالنسبة للعوامل الموضوعية في العمل السياسي تتناسب طردياً مع درجة تأخر المجتمع، فكلما كان المجتمع متأخراً ازداد أثر العوامل

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٦٨)، ص ١٧ ـ ٣٦.

الذاتية وبالعكس. ومن الواضح أن هذا القول يختلف عن التفسير الموضوعي الذي يحاول ارجاع ظاهرة التمزق في الثورة العربية إلى عوامل خارجة عن تصرف الافراد والجماعات العاملة في تلك الحركات الثورية كالاستعمار، وتباين درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي... الخ. والفرق بين التفسيرين يجب أن يبقى ماثلا. القول بأن العوامل الذاتية مترشحة من واقع التخلف شيء والقول بأنها غير موجودة أو ثانوية، بالنسبة للعوامل الموضوعية، شيء آخر مختلف. الاول يضع المسؤولية على الافراد والثاني يرفعها عنهم، والاول يتضمن امكانية الاسراع بإنهاء هذا الصراع وتحقيق الوحدة بعمل إرادي والثاني يترك الامر لتطور خارج عن ارادة البشر.

ومن الانطباعات الخاطئة التي ربما تنشأ عن هذه الفكرة هي التصور بأن المقصود منها مجرد الانفعالات وأحاسيس المصالح الشخصية المباشرة وبالتالي استبعاد الافكار. والصحيح هو أن ظاهرة الصراع موضوع البحث قد رافقها شيء كثير من التحليل النظري والافكار التبريرية والتي ستبقى فخا يوهم بعض المهتمين بالشؤون العامة بأن وراء هذا الصراع عوامل أبعد وأعمق من المصالح والانفعالات والانانيات والسعي للسلطة. إن وجود الافكار والنظريات التي رافقت ظاهرة الصراع ليست إلا مظهراً للعامل نفسه. فالعوامل الذاتية قد تكون في البداية صريحة مكشوفة ولكنها سرعان ما تدفع لتكوين الافكار والنظريات التبريرية. والتبرير نفسه قد يكون مقصوداً واعياً وقد لا يكون كذلك. المهم هو أن مثل هذه الافكار ليست أفكاراً حقيقية بمعنى أن مصدرها ليس البحث عن الحقيقة بل أحاسيس ورغبات مسبقة موجودة في النفس.

ومن المهم أن ننوه أيضاً إلى أن فرضية العوامل الذاتية لا تعني عدم وجود عوامل أخرى. فمثلاً يجب ألا يستبعد دور عملاء الاستعمار في نشوب الصراع وتغذيته، كما يجب ألا يخرج من الحساب ما للاخطاء التي ارتكبتها الحركات القومية من أثر في نشوء الاختلاف فيما بينها أو حتى أثر الثقافات المتباينة السائدة فيها. كل أو بعض هذه العوامل موجودة وذات أثر. المقصود هنا أن هذه العوامل ليست أساسية إذا ما قورنت بالعامل الذاتي. من الخطأ مثلا أن نتصور أن ظاهرة سياسية كهذه تنتج عن عامل وحيد، إذ لا

وجود للعلاقات البسيطة النقية في البحث الاجتماعي حيث الظواهر دوما نتيجة لعوامل متشابكة وحيث تتداخل الاسباب والنتائج. وهدف التحليل في العلوم الاجتماعية ليس غير النفوذ لحقيقة أهمية كل عامل والخروج بتصنيف لأهميتها، أي تفريق العوامل الاساسية (الستراتيجية) عن العوامل الثانوية. ان نظرة واحدة على أوضاع الحركات الثورية العربية في المشرق والمغرب وفي الشمال والجنوب وما حدث فيها من صراع وانقسامات تظهر بوضوح أن العوامل المذكورة لا يمكن أن تكون السبب الرئيسي لما حدث. والملاحظة هذه موجهة لاولئك الذين لديهم تفسير جاهز بسيط لكل شيء يريحهم من التحليل العميق هو الاستعمار وعملاء الاستعمار. إن ما حدث للحركات القومية في بلادنا قد أظهر بوضوح قصور هذا التفسير.

وأخيراً بقي أن نشير إلى ايضاح واحد هو أن الصراع المقصود لا يقتصر على الصراع بين الحركات القومية بل يشمل أيضاً الصراع الذي يحصل داخل تلك الحركات سواء أكان صراعاً بين اجنحة أم بين أشخاص، وسواء بقي ضمن الجسم التنظيمي أم انفجر بشكل انقسام أم تصفية. وهو يشمل أيضاً الصراع بين الحركات المنظمة وبين الاشخاص العاملين في الحقل القومي أو بين تكتلات الاشخاص.

هناك وقائع كثيرة في الحياة العامة العربية يمكن تجميعها ووصلها ببعضها وتحليلها لنتبين بضوئها فيما إذا كان من الممكن اثبات أو عدم اثبات الادعاء الذي تقوم عليه هذه المقالة. والوقائع هذه مستمدة من التاريخ الحديث للحركات القومية ومن التجارب الماضية ومن الملاحظات الخاصة ومن النصوص الواردة في الادبيات. وطبيعي أن تكون هذه الطريقة الواقعية المستندة إلى جمع المعلومات مجهدة في البحث من جهة، وناقصة من جهة أخرى، ما دام جمع كل المعلومات ذات العلاقة يكاد يكون مستحيلاً في هذا المجال. إلا أن مزيتها تبقى موجودة وهي أنها في مأمن من اخطار البحث المجرد والابتعاد عن الواقع. وفيما يلي ملخص عام لما يمكن أن يتضمنه مسح من هذا النوع مكتفين بوصف الظواهر دون ذكر الأمثلة التي استقيت منها.

الحس الذاتي في الفرد العربي موضوع يصلح لبحوث اجتماعية وتاريخية جيدة. ولم

تخل كتب التاريخ العربي من التنويه بهذه الصفة. فالعربي ـ كما يبدو ـ شديد التأثر بأحاسيسه الذاتية وكثير الاهتمام بما يتعلق بشخصه. ولا يهمنا في هذا المجال أن نتناول الظاهرة بشكلها العام بل سنحصر الاهتمام بنطاق الحياة السياسية.

إن الحياة الحزبية بيئة صالحة في بعض الظروف لنمو التعصب، فالعمل الحزبي يتطلب التعبئة العاطفية للأعضاء بشتى الوسائل المعروفة. ولكن للتعبئة العاطفية جانب سلبي هو أنها تخلق ميولا تقدس التجانس وتستنكر الاختلاف ـ الامر الذي يخلق بالضرورة نوعا من الحذر والتشكيك والخوف من الحركات الأخرى لمجرد أنها جسم تنظيمي مختلف يشكل جهة أخرى بغض النظر عن الامور الفكرية. وغالباً ما تصطنع الاختلافات الفكرية اصطناعاً لتبرير الاختلاف ولتعبئة الاعضاء ضد الآخرين.

من المعروف عن الحركات القومية العربية أنها عموماً منغلقة على نفسها قليلة التفاعل والاختلاط ببعضها في مختلف المستويات، وأن الاعمال المشتركة بينها قليلة جداً. فكل حركة تعمل جاهدة على تحصين مواقعها واحكام جدرانها. ان أفكار أعضاء هذه الحركة عن الحركات الأخرى تتكون في الغالب بواسطة قياداتها وليس بصورة مباشرة. فضعف الأختلاط والتّماس اليومي وقلة النشاطات المشتركة والتثقيف الموجه لأغراض التعبئة كلها تؤدي إلى تكوين الانطباعات الخاطئة وإنتشار الافكار المغرضة عن الحركات الأخرى.

والذي يحاول تقصي أسباب المنافسة بين الحركات القومية العربية يجدها في الغالب ذاتية، فالمنافسة بين الحركات المتقاربة الافكار بدلاً من أن تكون موجهة للبناء الايجابي وخدمة المصلحة القومية تتحول في الغالب إلى صراع وحرب. أما لماذا يحدث ذلك في بلادنا ولا يحدث في بلاد متقدمة في حياتها السياسية فيرجع سببه الرئيسي في النهاية إلى تخلفنا العام. ولكن لا بد أيضاً من وجود عوامل تساعد على تحريك عوامل التخلف وحقن آثارها في العلاقات بين الحركات القومية ولعل قلة المعلومات الصحيحة عن بعضها البعض وضعف الروح الموضوعية من جملة هذه العوامل.

وقد تنشأ حركة من الحركات بدافع غير جدي من الاساس كدافع المنافسة الشخصية لحركة أخرى موجودة أو لمجرد تصورات يخلقها خيال الشباب المبكر أو التأثر ببعض الكتابات والاعجاب بحركات في بلدان أخرى ومحاولة تقليدها. إن حركة تنشأ بفعل مثل هذه الدوافع غير الجدية تتحول بالتدريج إلى حركة مصرة على البقاء فيدفعها ذلك إلى اصطناع الاختلافات مع الحركات الاخرى لتبرير وجودها. ومن خلال عملية خلق الاختلافات تنتقل إلى حالة الاحتكاك بتلك الحركات إذ أن ابراز الاختلافات غالباً ما يكون مقروناً بنقد الآخرين أو توجيه التهم إليهم وبالهجوم الفكري والشخصي والمسلكي. ثم ان هذه الحركات حتى لو اكتشفت بعد أن تتطور أنها بمبادئها وأهدافها متفقة تمام الاتفاق مع حركة أو أكثر من الحركات الأخرى فهل تستطيع أن تتنازل عن كيانها الذي كونته وتعترف بعدم ضرورة وجودها؟ والجواب كما تدل الوقائع كان دوما بالنفي. والحركة الجديدة لا يمكن أن تعترف بذلك بعد أن ادعت أنها جاءت لتصحيح أخطاء الآخرين ولتحقيق الاهداف التي عجزت الحركات الموجودة عن تحقيقها. فهي قد وجدت لتبقى بغض النظر عن مبرر البقاء، وأسباب هذا التمسك بالبقاء لا شك ذاتية. فحسب طريقة التفكير السائدة يبدو أن الاعتراف بعدم ضرورة حركة من الحركات يعني الاعتراف بعدم أهمية الاشخاص الذين أسسوها. إن الاعتراف بالخطأ صعب والتنازل عن الكيان صعب والغاء الحياة الاجتماعية التي خلقتها الحركة الجديدة لاعضائها صعب، ناهيك عن المركز السياسي الذي أصبح يتمتع به القادة وهو شيء التنازل عنه أصعب.

هناك عامل مهم من عوامل الصراع بين الحركات القومية العربية هو دخول العنف في العلاقات فيما بينها. والعنف ـ كما هو معروف ـ يخلق جروحاً نفسية واضغاناً يصعب التغلب عليها بخاصة عندما تكون الاحاسيس الذاتية قوية. والعنف قد يكون أحياناً عنفاً معنوياً يتمثل في أسلوب الاتهام والمهاترة والتعبئة العاطفية ضد الآخرين. المعروف عن الحياة السياسية العربية أنها في الاصل ذات أساس ديمقراطي ضعيف لذلك فهي مهيأة للانزلاق في هذا الاتجاه المهدم للعلاقات. ولكن مما زاد الطين بلة استخدام

وسائل الاعلام الحديثة الواسعة الانتشار وبناء آلة إعلام قوية واستخدامها في المعارك الذاتية. إن اعتماد الطريقة العاطفية في التعبئة النفسية الحديثة واعتبار الجهة الأخرى على أساس أنها عدو يجوز معه استخدام جميع الاساليب بغض النظر عن أخلاقيتها قد تكون من أهم عوامل نشوب الصراع بين الحركات القومية العربية. والأنكى من ذلك هو أن هذا الاسلوب آخذ في الانتشار بدافع المحاكاة أحياناً والدفاع عن النفس أحياناً أخرى. إن دخول سياسة العنف المعنوي هذه في السياسة العربية الحديثة ظاهرة خطرة تستحق كل الاهتمام من قبل الحريصين على وحدة الحركة الثورية العربية وربما كانت أسوأ ما حصل للثورة العربية الحديثة.

ولكن العنف لم يقتصر على الجانب المعنوي بل تعداه إلى الجانب الجسدي أيضاً بخاصة في السنوات الأخيرة. والعنف الجسدي ابتداء من الفصل من الوظيفة والمدرسة وانتهاء بالقتل أو الاعدام قد ضرب اسفينا في العلاقة بين هذه الحركات. والاساس الذي انطلقت منه سياسة العنف ـ المعنوي والجسدي ـ واحد هو اعتبار الجهة الأخرى عدواً يجب تصفيته وهو اعتبار ذاتي ولا شك لا تسنده أسس موضوعية. . من الملاحظ أن الحركات القومية العربية الحديثة لا تتهم بعضها بالخيانة في كل الاوقات بل هي تعمل ذلك فقط عندما تحاول احداها انتزاع السلطة من الأخرى أو عندما تهدد بذلك، بل نجدها في بعض الاحيان تقول بضرورة التقاء جميع تلك الحركات الامر الذي يدل بصورة واضحة على عدم جدية اتهامات الخيانة أو ما يشبه ذلك التي وجهت من بعضها للبعض الآخر بوقت أو بآخر. إن حماية الحكم باسلوب العنف الجسدي له ما يبرره عندما تكون الحركة التي يستعمل العنف ضدها عدواً حقيقياً للثورة أي عندما تكون مبادئها مختلفة جذرياً عن مبادىء الحكم الموجود. أما استخدام العنف الجسدي من قبل حركة ثورية ضد حركة ثورية أخرى مقاربة في مبادئها فلا يمكن تبريره إذا كانت مسألة التقاء تلك الثورات مسألة ضرورية نعمل من أجل تحقيقها.

هناك بعض الملابسات والتشعبات لهذه القضية من المفيد التعرض لها، وان كنا لا نستطيع الاحاطة بها كلها. قد يقال: وماذا يمكن أن تعمل الحركة الموجودة في

السطة إزاء محاولة الآخرين انتزاع السلطة بالقـوة؟ الجواب عن هـذا السؤال يخرج من التفريق بين العمـل للوصول إلى السلطة وبـين خيانـة القضية. إن الخلط بـين الاثنين خاطىء لأن الوصول إلى السلطة من قبل نظام بدلاً من نـظام آخر ليس بحـد ذاته أو بـالضرورة عملا خيـانياً إلا إذا كـان صادراً من حـركة معـادية بصـورة قاطعـة لقضية الوطن بتعريفها العام لا كما تفسرها هذه الحركة أو تلك. وتعريـف قضية الوطن مسألة يجب أن تكون مرتبطة بالسلامة العامة والاستقلال والسيادة ووحدة التراب لا أن تربط بأي اعتبار آخر.

ولهـذه المسألـة جانب آخـر يتعلق باسلوب الـوصول للسلطة. هنـاك الاسلوب السلمي المقصـور على الكتـابة وعقـد الاجتماعـات والتأليـف والنشر وتقـديم العرائض وارسال البرقيـات. . . الخ، وهـو اسلوب لا يمكن أن يكون مبـرراً لاستخدام العنف ضد حركة ثورية مقاربـة للحركـة التي في الحكم. بقي اسلوب العنف، وحتى في هذه الحالة يجب التفريق بين العنف المدني والعنف العسكري. إن الانقلاب العسكري هو الاسلوب الوحيد الذي يجوز للحركة الثورية الحاكمة أن تحرم استعمالـه على الحـركات الثـورية الأخـرى. أما النضـال المدني كـالتظاهـر والاضراب وشتى الاساليب الشعبيـة الأخرى، فلا يجوز اعتباره مـبرراً لاستخدام العنف الجسـدي ضد الآخـرين. وبعبارة أخرى ان الحركات الثورية خارج الحكم إذا ما اعترف لهـا بحق الوصـول إلى السلطة أو الاشتراك بها بشتى الاساليب عدا الانقلاب العسكري فـإن أساسـاً متيناً للعـلاقات بين هذه الحركات يكون قد وضع.

ولم يقتصر استخدام العنف الجسدي على ذلك بل قد حصل بين حركات خارج الحكم بـدوافع السيـطرة على الشـارع أو لحـمايـة حكم صـديق أو حتى لمجـرد الثـأر. والنتائج الأنية لذلك معروفة من حيث تصعيد مـوجات العنـف. أمـا نتائجـه الأخرى فقد أصبحت أيضاً معروفة إذ خلقت حقداً وخوفاً دفع الحركة المضطهدة إلى استخدام نفس السـلاح ضد خصـوم الامس بمجرد استـلامها السلطة. إن ردود الفعـل النفسية ازاء العنف الجسدي معروفة ولكنها بجانب ذلك تدفع إلى توجيه تهم فكرية وسيـاسية

للحركة التي تمارس العنف يصعب في المستقبل التنازل عنها ويصعب بالتالي الالتقاء مع تلك الحركة.

قلنا في السابق ان العوامل الذاتية لا تقتصر على: العواطف وأحاسيس المصلحة الشخصية بل تتمثل أيضاً في أفكار ونظريات تحركها الدوافع الذاتية. ومن هذه الافكار فكرة الوحدانية. إن فحوى هذه الفكرة هو أن تعتبر حركة قومية نفسها الوحيدة المهيأة والقادرة على تحقيق الاهداف القومية. إن هذه الفكرة ذات جذور تنظيمية نشأت بدافع الرغبة في خلق الثقة بالنفس وشحذ روح النضال. وعبثاً يحاول المتتبع أن يجد لهذه الفكرة أي تحليل نظري مقنع في الادبيات السياسية العربية. ورد في حالة واحدة القول بأن الحركات الثورية العربية الموجودة ذات منشأ قطري لذلك فهي تعكس البنى الاجتماعية المختلفة في الاقطار الامر الذي يجعلها غير قادرة على العمل القومي أو ما يشبه ذلك. إن محاولة التفسير هذه مبتورة فهي لا ترينا كيف تختلف البنى الاجتماعية للأقطار وكيف تؤثر هذه البنى - على فرض اختلافها - في الحركات التي تنشأ وكيف يستحيل على الحركات ذات المنشأ القطري أن تتطور في المستقبل في الاتجاه القومي وكيف يستحيل عليها بالتالي أن تندمج. أنه بنظري - تفسير ذو هدف مسبق وتعوزه الادلة مما يجعله غير علمي. لقد خلق وضع التجزئة مشاكل إقليمية آنية كالتحرر من الاستعمار المباشر، لذلك فمن الممكن أن تنشأ حركات قومية في نطاق الاقطار مشدودة لأهداف محلية ولكن هذه الحركات لا يوجد ما يمنع تطورها نحو أهداف أوسع وأشمل أي أن تتطور من الاطار الاقليمي إلى الاطار القومي ومن هدف التحرر من الاستعمار إلى هدف البناء التقدمي. ان معظم الحركات القومية العربية أو كلها قد تطورت فهي اليوم ليست كما كانت بالأمس من حيث نظرتها للقضية القومية وللقضية الاجتماعية. ان اتضاح وحدة المصير العربي واتضاح التماثل الجذري في الاوضاع الاجتماعية والثقافية والنفسية وتركيب المجتمع الاقتصادي واتضاح العلاقة بين وضع التجزئة وبين القوى المعادية الداخلية والعالمية أمور لا بد أن تعمل عملها في تطوير الحركات القومية ذات المنشأ الاقليمي شطر النظرة القومية التقدمية وبالتالي لابد أن تشدها جميعاً نحو نقطة الالتقاء. إن الاخلاص لقضية

الشعب والتحليل العلمي إذا ما توافرا واتحدا في حركة ثورية عربية لا بد أن يوصلاها إلى هذه النقطة. لذلك فإن التقاء الحركات الثورية وحتى اندماجها أمر ممكن وقابل للتحقق علمياً.

إن فكرة الوحدانية فكرة ذاتية تنبع من أنانية نضالية ومشاعر الاحتكار العقائدي، لذلك فهي غير صحيحة ومضرة بالقضية القومية، وأثرها السلبي على العلاقات بين الحركات الثورية العربية معروف. انها نقطة البداية في رفض الآخرين وعدم الاعتراف بأهميتهم وبإمكانية مساهمتهم بالعمل القومي. ويقود ذلك بمرور الوقت ـ وعبر الحوادث ـ إلى معاداتهم فمحاربتهم. وفكرة الوحدانية هذه منسجمة مع الاحاسيس الذاتية فهي المبرر النظري لشعور المحافظة على الكيان والهوية حتى ولو كانت المصلحة القومية مهددة والمصير العربي على مفترق طرق. إن كثيراً من التردد في التعاون مع الآخرين والتشكيك في إمكانية التقاء الثورات يكمن وراءه الخوف من أن يقود ذلك نحو الاندماج وما يجلب معه من فقدان للكيان.

أما جذور هذه الفكرة في المشاعر الذاتية فبعضها سديمي غامض في بدايته سرعان ما يتطور وبعضها واضح تصميمي منذ البدء. فحركة ثورية تبدأ عملها في واقع توضحت فيه حاجات نضالية ناتجة عن نواقص جدية في الحركات الموجودة مضطرة أو مدفوعة دون وعي إلى المناداة بعدم صلاح الموجود من الحركات وبالحاجة إلى حركة منقذة كاملة تسد النواقص. ومن المنتظر أن تدعي الحركة الجديدة أنها ـ كحركة منقذة ـ لا تشبه أية حركة أخرى موجودة وأنها الثورة المنتظرة، وربما يكون مثل هذا الادعاء ضرورياً لأسباب نفسية لصهر الاعضاء وشحذ روح النضال وملئهم بشعور الاهمية التاريخية. وكل ذلك يقود إلى فكرة الوحدانية إذ لو كان من الممكن أن تتحقق الاهداف نفسها على يد حركة أخرى لما كان هناك مبرر لقيام أكثر من حركة.

وفي حالة أخرى قد يكون هذا الشعور واضحاً ومصمماً، فقد تعمد حركة إلى اعتناق فكرة الوحدانية بدوافع ذاتية ممزوجة باعتبارات عملية محلية أو خاصة. فقد تقوم هذه الحركة بتحليل الاوضاع المحيطة بها فتجد أنها لا تستطيع أن تثق بغيرها أو

أنها تجد شيئاً من المجازفة إذا هي وثقت بغيرها أو أن الثقة بغيرها تتطلب منها جهداً للبحث والمعرفة عن الحركة التي تمنحها ثقتها. أو قد يكون ذلك بدافع الخوف مما هو غير معروف أو أنها تندفع لسياسة الانفراد بتأثير الغرور الذي تخلقه انتصاراتها الاولى، أو أنها تقوم بذلك بسبب انطباعات خاطئة عن الحركات الأخرى أو معلومات مشوهة أو بسبب تجربة غير مشجعة في التعاون مع الآخرين. بسبب كل أو بعض هذه العوامل أو عوامل مشابهة أخرى قد تصل حركة ثورية إلى قرار بضرورة الانفراد.

ثمة جانب لهذه القضية يحتاج لشيء من الايضاح أكمالاً للبحث هو علاقة فكرة الوحدانية بالافكار الدكتاتورية. يلاحظ في هذا الصدد أن الوحدانية في التطبيق تدخل في حلقة متصلة مع الميول الدكتاتورية فتكون سبباً ونتيجة في تكوين شكل الحكم. هناك علاقة لا يصعب ملاحظتها بين فكرة الوحدانية وأفكار ذات صفة دكتاتورية كالقول بضرورة جعل القيادة موحدة وبأهمية ذلك في مرحلة الثورة، والقول بضرورة الانسجام وعدم تصور إمكانية نجاح قيادة ثورية متعددة الآراء واعتبار ذلك معرقلاً لسير الثورة ومصدر خطر في أوقات الازمات. إن مثل هذه الافكار تحمل في جوهرها ميولا دكتاتورية قد تكون هي الدافع أو المبرر الرئيسي لفكرة الوحدانية. ولكن فكرة الوحدانية في التطبيق معرضة لدفع النظام في طريق الدكتاتورية أكثر فأكثر وبذلك تكون الافكار الدكتاتورية سبباً ونتيجة لفكرة الوحدانية. عندما تكون هناك رغبة واضحة في الذهن بالحكم المهيمن، القويّ السلطة، الموحَّد الرأي، المنفرد القيادة يكون الوصول لفكرة الوحدانية سهلاً ومجرد نتيجة منطقية. وعندما يكون الدافع للوحدانية فكرياً دون وجود رغبة واضحة بالحكم الدكتاتوري أو ما يشبه ذلك تكون الدكتاتورية أو الميل نحوها نتيجة يوصل إليها تطبيق مبدأ الانفراد. وخلاصة القول هو ان فكرة الوحدانية بحد ذاتها أقرب إلى الدكتاتورية من أي نظام آخر لأنها تحمل في طياتها ما يشجع هذه الميول فهي المبرر للدكتاتورية حيناً والمسبب لها حيناً آخر.

ومثال آخر على الافكار الذاتية هو القول بأن الصراع دليل صحة وحيوية. لقد سمعت أحد المثقفين التقدميين المعروفين يقول بأن الطريقة الصحيحة لمعالجة الصراع

الموجود هو في تركه يأخذ كل مداه متبعاً ذلك بكثير من التحليل. ومما يتفرع عن مثل هذه الافكار القول بأن الاختلاف ضروري لرصد الاخطاء والقول بضرورة تعزيز التجارب الخاصة للثورات والاحتفاظ باستقلالها. تلك ولا شك أفكار ينقصها الدليل العلمي وتقف وراءها أحاسيس العجز عن معالجة الصراع الموجود فتحاول أن تجد المخرج في الطريق السهل، طريق التبرير وترك الحبل على الغارب بدلا من ارتياد الطريق الصعب، طريق الوقوف بوجه هذا المرض القومي.

إن أي تحليل لظاهرة الصراع في الحياة السياسية العربية يبقى ناقصاً دون معالجة قضية الحكم. إن قضية الحكم بكل جوانبها ومراحلها من المسائل الاجتماعية والنفسية الخطيرة في حياة العرب السياسية ولعلها أكبر ما تتمثل به النزعة الذاتية التي تغوص جذورها في التاريخ بعيداً حتى حياة الصحراء السابقة لظهور الاسلام.

لقد وجدت الحركة الثورية العربية الآن أن تسلم السلطة أمر ضروري لتحقيق المبادىء التي تنادي بها. صحيح أن بعض هذه الحركات يقيم وزناً مهماً للنضال في صفوف الشعب وتقويم شخصية الفرد العربي وكان بالتالي مترددا إزاء تسلم الحكم، إلا أن هذه الأفكار سرعان ما تبددت وحلت محلها فكرة ثابتة. ان تسلم السلطة ضروري لتحقيق المبادىء التي تنادي بها.

ومن الطبيعي، أن نلاحظ أن هذه الفكرة قد ازدادت رسوخاً بعد تجربة الحكم، أي أن تسلم السلطة بحد ذاته قد زاد من قوة الرغبة في تسلم السلطة. فالحركة التي تتسلم السلطة وتبقى فيها تزداد تمسكا بها وبالتالي يزداد استعدادها للقيام بكل ما من شأنه المحافظة عليها. وهكذا يكون تسلم السلطة نقطة بداية لحركة حلزونية متصاعدة. إن تحليل الاسباب التي جعلت الحركة الثورية العربية تصل إلى هذا القرار تبدو متعددة. فهناك أثر النظرة العملية التي اتضحت عند بعض القيادات الثورية، تلك النظرة التي عرفت عن طريق التجربة أن السلطة السابقة كانت موجودة لا لأنها شرعية بأي معنى من معاني الشرعية بل لأنها كانت تملك القوة، وتعلمت بالتجربة المرة أن امتلاك السلطة من قبل الحكم الموجود هو الذي يضع تحت تصرفه جميع الامكانيات لضرب أعداء الشعب واستنتجت بالتالي أن ضرب اعداء الشعب وتصفية الذين يقفون عثرة في طريق التقدم يحتاج إلى تلك الامكانيات. وقد يجد

المحلل أن من دوافع تسلمٍ السلطة مجرد التخلص من وضع ارهابي مسلط على حركة ثورية يجبرها بالتدرج دفاعاً عن النفس على اتباع سياسة تسلم السلطة. مقابل هذه الدوافع العملية قد نجد قناعة فكرية محضة بأن تغيير أوضاع المجتمع لا يمكن أن يتم إلا بتسلم السلطة أولا. ومما لا شك فيه أن الادبيات الثورية الماركسية المعروفة الرأي بمسألة السلطة قد دعمت هذه الفكرة. ومن ذلك يتضح أن دوافع تسلم السلطة كانت كما يبدو خليطاً من عدة عوامل، فأين يتضح العامل الذاتي في ذلك؟

يتضح العامل الذاتي في أمور عديدة يمكن التعرض لها بإيجاز. إن التحليل الماركسي لمسألة السلطة واضح، هو أن المؤسسات تلعب الدور الرئيسي في تحديد طريق التطور الاجتماعي، فالدولة مؤسسة تسيرها وتحكمها الطبقات المالكة لوسائل الانتاج، لذا لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية إلا بتسلم الطبقة العاملة لسلطة التوجيه في الدولة لتستخدمها في بناء المجتمع الجديد. ولكن ذلك يتطلب أولا وقبل كل شيء تكوين أداة للثورة وهي الحزب. ومن ذلك يتضح بصورة منطقية أن الحزب يجب أن يتكون قبل الثورة أي قبل تسلم السلطة. أن هذه النظرة ليست هي السائدة عند الحركات الثورية العربية فمنها من رفض عملياً، وحتى في بعض الاحيان نظرياً، هذه الفكرة التي تتطلب النضال الطويل الامد في صفوف الشعب كمرحلة سابقة لتسلم السلطة وتبنى بدلاً عنها فكرة القفزة السريعة من الوجهة العملية على الاقل. وحركات ثورية أخرى لم تعرف مرحلة تكوين الحزب الثوري قبل تسلم السلطة أصلا، وحتى في الحركات التي لم تتسلم السلطة بعد هناك بوادر تدل على أنها تسير في الاتجاه نفسه. ويدل على ذلك أن كل قضية معارضتها للحركات التي في السلطة تدور حول مسألة اشراكها في الحكم. وأسلوب المعارضة نفسه يدل على ذلك أيضاً إذ كان في الغالب مكرساً لتسلم السلطة بالقوة.

هناك شعور صريح أحياناً، وغير صريح أحياناً أخرى عند الحركة الموجودة في الحكم بالضرورة التاريخية لاستمرارها فيه. ان فحص الادبيات والتصريحات والشعارات وما يكتب ويذاع يوصل للاستنتاج بأن الحركة غالباً ما تعتبر وجودها مصيرياً للأمة العربية ومهماً جداً لقضية العالم الثالث وربما لكل قضية الثورة في العالم. هناك تضخيم لأهمية الوجود في الحكم لا شك فيه إذ يبدو أن هناك اعتقاداً بأن كارثة كبرى ستحل بالأمة العربية لا بل ان قضية نضال المعذبين في الأرض سترجع إلى الوراء إذا لم يستمر وجوده في الحكم.

وقد يتغذى الشعور بضرورة البقاء في الحكم من مشاعر وطنية مخلصة إلا أنها مبنية على أفكار خاطئة. فالوزير الذي يجد نفسه متحمساً للاصلاح عاملاً بكل وقته وبكل جوارحه لدفع المشاريع الجديدة يجد بالتدريج نفسه ميالا إلى الاعتقاد بأن وجوده ضروري للمصلحة العامة لا لشيء إلا لأنه يتصور خطأ أن حماسه واخلاصه ونشاطه لم تتوافر فيمن سبقه وأنها سوف لن تتوافر عند من سيأتي بعده. إن التصور الذي ينشأ عند بعض الشباب الثوري المخلص عندما يتسلم المسؤولية بأن ما لديهم من اخلاص وحماس واندفاع شيء نادر لا يمكن أن يوجد عند غيرهم هو الذي يدعم رغبة البقاء في الحكم ويعطيها مبرراً أمام الضمير. ومما لا شك فيه أن معلومات موثوقة ودراسات علمية عن حقيقة درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي التي أنجزتها أنظمة الحكم المتعاقبة ببعض الاقطار العربية يمكن أن تلقي الضوء على هذه القضية وربما أوضحت لهؤلاء الشبان المخلصين أنهم ليسوا الوحيدين في الاخلاص والحماس والنشاط من بين من تسلموا مسؤوليات الحكم. أما من أين تأتي مثل هذه الافكار اللاعلمية فمصدرها واضح هو غياب التقويم العلمي والبحث المجرد عند الحركات الثورية فهي لا تعرف الكثير عما أنجزه من سبقها في الحكم وهي غير مستعدة نفسياً لتقويم ذلك الحكم بصورة موضوعية.

إن ظاهرة التعلق بالحكم بعد تسلم السلطة ليس من الصعب التدليل عليها. فالاجراءات التي اتخذت وأصبحت سائدة تدل على وجود اهتمام كبير بمسألة الامن الداخلي إلى حد تعاظم فيه هذا الاهتمام فدفع لاجراءات وتنظيمات قد ضيقت إلى حد بعيد تفاعل الاقطار العربية وحدت من اتصالها بالخارج ووضعت قضية الحريات في موقف حرج. إن وصول الحركة إلى الحكم ومنع الآخرين من الوصول إليه قد أصبح يستنفد جزءاً متعاظماً من نشاط الدولة إن لم يكن قد وصل في بعض الاحيان لأن يكون الاهتمام الاول. ولعل زيادة الاهتمام بالاعلام والمخابرات مما يدل على ذلك.

هناك وضع نفسي قد ساعد أيضاً على تقوية ميول الحكم هو الصعوبة النفسية المعروفة في النزول من مستوى عال يصل إليه الانسان مقابل سهولة الصعود إلى ذلك المستوى. إن المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمركز الادبي المرتفع الذي يحققه الوصول إلى لسلطة يجعل من الصعب التراجع عنه في المستقبل. أن يبدأ الانسان

بمستوى منخفض وأن يقفز إلى مستوى عال نسبياً يجعل من الصعب التراجع عن المستوى الجديد بعد بلوغه. إن هذه القاعدة النفسية معروفة الأثر وقد عانت منها كل الحركات الثورية في العالم وبذلت جهوداً كبيراً لمقاومتها وتكاد لا تخلو أدبيات أية حركة ثورية من مكافحتها والتحذير منها.

وقد يكون المستوى الجديد العالي الذي يصعب التنازل عنه غير المسألة المادية والمركز الادبي والاجتماعي، بل مجرد التمتع بوضع سياسي ممتاز بالنسبة للحركات الأخرى وبالنسبة للخصوم فهو وضع تتوافر فيه الراحة من عناء النضال في خط المعارضة وتتوافر فيه الحماية من أضرار النضال وأضرار الآخرين. وقد يكون ذلك ممزوجاً بالراحة التي يحققها الاطمئنان من رجوع النظام الارهابي القديم أو حتى مجرد الخوف من انتقام الذين لحقهم الأذى من النظام الجديد.

هناك مجموعة أخرى من مظاهر الذاتية التي لعبت دوراً في خلق الصراع في صفوف حركة الثورة العربية، تشكل صنفاً مختلفاً عن المظاهر التي سبق التعرض لها. من الطبيعي أن تعمد الحركات القومية إلى اجراءات الفصل والتطهير كلما دعت الحاجة وهو أمر منتظر وممكن الحدوث دوما. ولكن ذلك في الحركات الثورية العربية يأخذ صفة خاصة هي أن الافراد الذين يفصلون أو يستقيلون من أحزابهم في الغالب يلجأون أولاً إلى اضفاء صفة الاختلاف العقائدي على قضاياهم حتى ولو لم يكن ذلك المسبب الحقيقي لفصلهم أو استقالتهم، وثانياً إلى تكوين تكتلات أو محاولة تشكيل أحزاب جديدة مناهضة للأحزاب التي خرجوا منها. قليلة جداً تلك الحالات التي نجد فيها قائداً حزبياً فصل أو استقال ولم يدع أنه قد فصل أو استقال لمعارضته للميول الانحرافية في الحزب أو في قيادته الموجودة. قليلة جداً الحالات التي اعترف فيها قائد حزبي مفصول بأنه يستحق الفصل أو أنه اخطأ أو أنه لم يعد يستطيع مواكبة تطور الحزب أو أنه لم يعد يستطيع تقديم التضحية التي يتطلبها النضال أو أنه قد ضعف معنوياً أو أنه يرغب بالراحة أو أنه لا يستطيع تقديم الوقت أو الجهد المطلوب أو أي شيء من هذا القبيل. فالمعروف أن النقد الذاتي والتواضع والصراحة والاعتراف بالخطأ والتقصير أمور ليست واسعة الانتشار في الحياة السياسية العربية إن لم تكن معدومة تقريباً. المتعارف عليه هو العكس تقريباً فالافراد يخرجون من أحزابهم في الغالب بتعليلات عقائدية تدور في الغالب حول مسائل خطيرة كالثورية واللاثورية والقومية والاقليمية والديمقراطية والدكتاتورية والعلمية واللاعلمية واليسار واليمين إلى

ما هنالك من محاور الجدل السياسي المعروف في بلادنا. وفي هذا الصدد لا بد أن نقول اننا لا نقصد عدم وجود اختلافات عقائدية في جميع حالات الخروج من الاحزاب الثورية أو أن هذا العامل لم يكن موجوداً إلى جانب عوامل أخرى، بل المقصود هو القول بأن هذا العامل لم يكن هو العامل الحقيقي الحاسم في غالبية الحالات.

ولا يخفى ما لهذا الاسلوب في تبرير الخروج من الحركات الثورية من أثر سلبي على تماسك تلك الحركات ووحدتها التنظيمية والفكرية. فكل حالة خروج من هذا النوع لا بد أن يرافقها نشاط تفتيتي للحركة التي يحصل فيها، يتمثل في زعزعة الثقة وخلق التشويش الفكري وخلق السوابق المشجعة لأعمال مماثلة.

والخطوة الطبيعية التالية هي أن يعمل الخارجون من الحركة على تكوين حركة جديدة قوامها في البداية الاشخاص الذين يستطيعون التأثير عليهم من أفراد الحركة والغرض من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم. فالخارجون يرغبون في ستر الاسباب الحقيقية لخروجهم بخاصة إذا كانت تلك الأسباب معيبة، وهم يرغبون أيضاً في المحافظة على مستقبلهم السياسي بتكوين تكتلات تمنحهم القوة، أو ربما يكون الدافع مجرد ارضاء غرائز الانتقام أو انقاذ ماء الوجه أو ما يشبه ذلك من «الاعتبارات المعنوية».

تلك هي أحدى طرق تكوين التكتلات أو الحركات الجديدة، ولكن هناك طرقاً أخرى أيضاً. هناك حالات يلعب فيها الافراد الطموحون الدور الرئيسي. في بعض الحالات يقوم الافراد، واحداً أو مجموعة من الاصدقاء المتعاونين بتأسيس تكتل سياسي يضاف إلى الحركات الثورية الموجودة. ويتصف هؤلاء في الغالب بالثقافة وبالتمتع بنوع من الكفاءة وبالطموح السياسي الحاد وبالشغف بالحياة الاجتماعية السياسية. وقد يبدأ هؤلاء نشاطهم في الصحافة أو في الجمعيات الثقافية أو في النقابات المهنية أو بالصداقات السياسية أو العسكرية. ومما ساعد على تحسس هذا النوع من الافراد بأهميتهم السياسية هو أن أنظمة الحكم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية غير المعتمدة على مؤسسات شعبية قد فسحت لهم المجال رغبة منها في الاستفادة من كفاءتهم وللحصول على ما يمكن أن يمنحوه للحكم من دعم معنوي.

كما أن نكسات الحركات الثورية قد زادت شعورهم بالأهمية. ان خليطاً من الظروف المشجعة والمطامح السياسية القوية قد دفعت هؤلاء الافراد بالتدريج إلى تكوين تكتلات سياسية بعضها مجرد أشكال، وبعضها يطمح إلى تكوين حركات ثورية جديدة، وبذلك اضيفت حركات وتكتلات جديدة إلى ما هو موجود في الميدان.

وقد يكون مصدر التكتلات الجديدة أفراد من نوع آخر هم قادة الاحزاب السياسية المتلاشية. فهناك أحزاب قومية الاتجاه كانت موجودة في السابق إلا أنها قد تراجعت بتطور الحركة الثورية العربية وأصبحت متخلفة في التنظيم والتفكير فضعفت وذابت قواعدها ولم يبق منها إلا الاسم والتكتلات الشخصية حول القادة القدماء. إن هؤلاء القادة رغبة منهم في أن يستمروا في العمل السياسي أو ارضاء لمطامح شخصية أو تحدياً للحركات الثورية الجديدة التي امتصت قواعد أحزابهم أو لغير ذلك من الاسباب الشبيهة، نجدهم يصرون على البقاء على المسرح اما بالاصرار على وجود الأحزاب القديمة وأهميتها وأنهم بالتالي ممثلوها مطالبين بإشراكهم في الحياة السياسية وإمّا بإطلاق أسماء جديدة على التكتلات نفسها.

وفي حالات أخرى قد تتكون تكتلات شخصية دون أن تدّعي تأليف منظمات سياسية فتبقى شخصية محضة إلا أنها تنشط في العلاقات السياسية الاجتماعية وفي الاتصالات وتأخذ بالتدريج شكل الجهة المنفصلة عن الحركات الموجودة وليس أدل على ذلك مما درج مؤخراً من النظر للمستقلين على أنهم كتلة وتصرف بعض الافراد على أساس أنهم يمثلون المستقلين.

يتضح مما سلف أن تعريف الصراع داخل الحركة الثورية العربية لا يقتصر على نشوب الاختلاف بين الحركات الثورية التي كانت في الاصل مستقلة عن بعضها، بل ويشمل أيضاً ظاهرة الانقسامات داخل الحركات الثورية بكل ما يرافق ذلك من تكوين تكتلات جديدة وبالتالي زيادة عدد الحركات المتصارعة. وقد لعبت عوامل عديدة في نشوء الانقسامات المذكورة قد تعرضنا لبعضها مباشرة أو بصورة غير مباشرة فيما سلف، ولكن ثمة عاملاً آخر لم يذكر بعد يتعلق بمسألة التنظيم والعلاقات الداخلية. لقد ظهرت في الحركات الثورية العربية مؤخرا ميول تستسهل عمليات

التصفية والفصل ولا تنظر إليها بـالتردد والـرهبة التي كـانت معروفـة في الماضي. لقـد كانت تلك الظواهر قليلة وان حدثت فتكون باسلوب أقل عنفاً مما أصبح شائعاً الآن. ولعل من أسباب هذا التغيير في الاوضاع الداخلية للحركات الثورية تعود إلى الفشـل في ايجاد طرق عملية ناجحة لحل الخلافات، إذ المعروف أن ظهور الخـلافات الفكـرية وحتى الشخصية أمر منتظر في جميع الهيئـات والتجمعات البشريـة في العالم، ومعـروف أيضاً أن تلك الاختلافات قد تعمر وقتاً طويلاً داخـل تلك الهيئات دون أن يؤثـر ذلك عليهـا كمؤسسات مستمـرة الحياة والفعـالية. ويـرجع السر في ذلـك إلى وجـود طـرق مرضية ومحترمة من الجميع لحل الاختلافات بصـورة سلمية. أمـا أسباب تلك المقـدرة فتعود في التحليل النهائي إلى التفكير الديمقراطي الموضوعي، الـديمقراطي الـذي يقبل بوجود الآخـرين، والموضـوعي الذي يعمـل دوما عـلى كبح جماح الغرائـز والعواطف والاحاسيس الذاتية لصالح الامور المتعارف على أنها مصلحة عامة. وتلك مسألة تربية وعـامل بشـري أكثر منهـا مسـألـة قـوانـين وأشكـال. أمـا الاختـلافـات التي تنشـأ في مؤسساتنا فسرعان ما تدفعها النزعة اللاديمقراطية والمشاعر الذاتية إلى الاتسـاع وتغذيـة نفسهـا بصورة حلزونيـة متسعة حتى نهايتهـا الـطبيعيـة عنـدنـا وهي الانفجـار. ونحن قليلاً ما نعرف اختلافا في داخل حـركة ثـورية عـربية أمكن حله بصـورة ديمقراطيـة أو أنه لم ينته بالتصفية.

ليس من العسير على المطلع عن قرب على حالات كثيرة من الاختلافـات داخل المنظمات الحزبية أن يلاحظ العامل الذاتي بصورة واضحة. فعملية الصراع التي يدعي عادة الداخلون فيها أنها تدور حـول مسائـل عقائـدية سرعـان ما تتحـول إلى مسائـل شخصية كالكرامة والهيبة وما يشبهها من الاعتبارات. وقد يسأل الانسان المحايـد ازاء صراع بين تكتلين في منظمة حزبية لماذا لا ينسحب الشخص الفـلاني الذي يقـود هذا التكتل من الميدان تلقائياً تاركاً لخصمه الفرصة لاختبار صحة ما ينادي به حفاظاً عـلى المصلحة العامة للمنظمة؟ أو قد يسأل لماذا لا ينسحب أحـد التكتلين بالـرغم من أنهما متـأكـدان أن استمـرار الصـراع سيؤدي إلى كـارثـة تعمّهـما جميعـاً؟ والجـواب الضمني نجـده دائماً في أن كـلا منهما يعتـبر الانسحاب هـزيمة شخصيـة تمس كـرامتـه وسمعتـه وهيبتـه، فكلّ منهـما حريص عـلى ألا يقال عنـه انه انهزم أكـثر من أي شيء آخر. في الغـالب الذين يتصـارعون لا يفكـرون فيما سيجلبـه الصراع من اضرار على المصلحة

العامة أو حتى مصلحة الحركة، بل يفكر كل منهما في مصلحة تكتله أي مصلحته هو كرأس للتكتل.

قد يقول البعض ان طبيعة الاختلافات التي حدثت في الحركات الثورية العربية كانت جذرية تتناول الامور الكبرى ولم يكن من المصلحة حلها سلمياً. وقول مثل هذا يحتاج إلى تجاوز كبير على التاريخ ليكون صحيحاً. فما كانت جميع الاختلافات في أساسها تتناول الأمور الكبرى، وحتى لو كانت كذلك فليس حتمياً أبداً ألا نستطيع حلها سلمياً. ان شعور العجز عن حل الاختلافات بصورة سلمية هو الذي يكمن وراء التبريرات التي نسمعها عادة كاعتبار التصفيات عامل صحة وبداية تجديد وما يشبه ذلك.

إن الانقسامات والتصفيات العنيفة شيء سيّء بحد ذاته ولا يمكن أن تكون شيئاً حسنا مهما كانت الظروف بخاصة ظروفنا القومية المعاصرة وهي ان حصلت فتدل على الفشل سواء من حيث تحمل الاختلافات والعيش معها أم من حيث حلها بصورة سلمية. وربما يقال مثلا ان الجهة التي قامت بالتصفية كانت مضطرة، وربما يكون ذلك صحيحاً. ولكننا إذا نظرنا للقضية ككل وليس من ناحية جهة من جهات الصراع نجد أن التصفية العنيفة تدل على فشل بغضّ النظر عن الجهة المسؤولة.

ولا بد أيضاً من التنويه بأنّ أفكاراً مترشحة من الأدبيات الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ، وأفكارا نظرية في التنظيم قد ساعدت على تهيئة جو فكري مساعد على قبول التصفيات وربما اعتبارها شيئاً حسناً. فقد سمعت شاباً يفسر ظاهرة الانقسامات في الاحزاب الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ التفسير الماركسي للصراع معتبراً التصفيات جزءاً من حركة التاريخ. هناك أفكار غالباً ما نلمح ظهورها في صفوف الحركات الثورية بخاصة عندما تكون في الحكم أو عندما تمر بظروف صعبة تمجد الانسجام ووحدة الصف بصدد العلاقات الداخلية الحزبية فتعتبر الاختلاف مهما كان شيئاً مضرا لا بد من بتره تحقيقاً للانسجام. وأفكار كهذه تشبه إلى حد بعيد أفكار «الحزب وحدة صخرية» التي شاعت أثناء الحكم الستاليني في الاتحاد السوفياتي. إن الفئات التي

تصفى لا تلبث أن تشكل تكتلات مناوئة أو حركات جديدة عدوة تضاف لما هو موجود في الميدان والامثلة على ذلك من التاريخ الحديث متوافرة.

كما تجدر الاشارة إلى أن الاسلوب الذي تتم به عمليات التصفية ذاته قد يكون عاملاً مساعداً على زيادة حدة الصراع. فكلما كان الاسلوب عنيفاً مصحوباً بحملة تشهير تستعمل فيها الاساليب اللاأخلاقية وتستهدف الحاق أضرار شخصية بالخصم، كلما كانت الآثار السلبية أشد وأقوى. أن اسلوب الاتهام وحملات التشهير والتكتل الشخصي التي ترافق الاختلافات بذاتها تجعل حل الاختلاف عسيراً وغير ممكن في النهاية. وعندما ينتهي الاختلاف بالتصفية تؤدي هذه الاساليب إلى دفع المفصولين إلى موقف عدائي شخصي مقرون بالتكتل دفاعاً عن النفس إن لم يكن للانتقام. وحتى لو فرضنا أن سياسة التصفية تنجح في تحقيق الانسجام داخل حركة ثورية معينة إلا أنها من حيث أثرها على مجموع الحركة الثورية العربية تبقى ذات أثر سلبي وذلك لأنها تؤدي إلى زيادة عدد الحركات المتصارعة، وبالتالي إلى اضعاف القوى المعادية للامبريالية العالمية والرجعية الداخلية.

